معيار الأداء 6

الحفاظ على التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

1 يناير/كانون الثاني 2012

نظرة عامة حول معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية

1. يحدد إطار مؤسسة التمويل الدولية المعني بالاستدامة الالتزام الإستراتيجي للمؤسسة تجاه التنمية المستدامة، ويعد جزءاً لا يتجزأ من نهج المؤسسة تجاه إدارة المخاطر. ويتألف إطار الاستدامة من سياسات المؤسسة ومعايير أدائها المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية، وسياستها لإتاحة الحصول على المعلومات. وتصف السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية التزامات المؤسسة وأدوارها ومسؤولياتها المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية. وتعكس سياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات التزامها بتحقيق الشفافية والحوكمة الرشيدة في عملياتها، ويوضح التزاماتها بالإفصاح المؤسسي فيما يتعلق بخدماتها الاستثمارية والاستشارية. ومعايير الأداء موجهة للجهات المتعاملة مع المؤسسة، لتقديم إرشاد حول كيفية تحديد المخاطر والآثار، وتهدف إلى المساعدة في تجنب المخاطر والآثار، والتخفيف منها، وإدارتها، باعتبارها وسيلة لأداء الأعمال على نحو مستدام، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة والتزامات الجهة المتعاملة بالإفصاح فيما يتعلق بالأنشطة التي تتم على مستوى المشاريع. وفي حالات الاستثمار المباشر (بما في ذلك تمويل المشاريع والمؤسسات المقدم من خلال مؤسسات الوساطة المالية)، تشترط المؤسسة على الجهات المتعاملة تطبيق معايير الأداء لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية تعزيزاً لفرص التنمية. وتستخدم المؤسسة إطار الاستدامة بالإضافة إلى إستراتيجيات وسياسات ومبادرات أخرى لتوجيه أنشطة عملها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية العامة. ويجوز لمؤسسات مالية أخرى تطبيق معايير الأداء أيضاً.

2. تشكل معايير الأداء الثمانية معاً المعايير التي يجب على الجهات المتعاملة مع المؤسسة[1] الوفاء بها على مدى عمر استثمار المؤسسة:

معيار الأداء رقم 1: تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها
معيار الأداء رقم 2: العمال وأوضاع العمل
معيار الأداء رقم 3: كفاءة الموارد ومنع التلوث
معيار الأداء رقم 4: صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها
معيار الأداء رقم 5: الاستحواذ علي الأراضي وإعادة التوطين القسري
معيار الأداء رقم 6: حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
معيار الأداء رقم 7: الشعوب الأصلية
معيار الأداء رقم 8: التراث الثقافي

3. يرسخ معيار الأداء رقم 1 لأهمية (1) التقييم المتكامل من أجل تحديد الآثار والمخاطر والفرص البيئية والاجتماعية للمشاريع؛ (2) المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشروع والمشاورة مع المجتمعات المحلية في الشؤون التي تؤثر عليها بشكل مباشر؛ و(3) إدارة الجهة المتعاملة للأداء البيئي والاجتماعي طوال عمر المشروع. أما معايير الأداء من رقم 2 إلى رقم 8 فترسخ للأهداف والمتطلبات التي تهدف إلى تجنب المخاطر والآثار على العمال، والمجتمعات المتضررة والبيئة، والحد منها، وفي حالة وجود آثار متبقية، تعويض/موازنة تلك الآثار والمخاطر. وفي الوقت الذي يجب أن تعتبر فيه جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة جزءًا من التقييم، فإن معايير الأداء رقم 2 إلى 8 تصف المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي تتطلب عناية خاصة. وفي حال الوقوف على مخاطر وآثار

[1] يُستخدم تعبير "الجهة المتعاملة" في معايير الأداء للإشارة بصفة عامة إلى الطرف المسؤول عن تنفيذ وتشغيل المشروع الجاري تمويله، أو المستفيد من التمويل، تبعاً لهيكل المشروع ونوع التمويل. أما تعبير "المشروع" فمعرف في معيار الأداء رقم 1.

بيئية واجتماعية، يجب على الجهة المتعاملة مع المؤسسة إدارتها بواسطة نظام الإدارة البيئية والاجتماعية المتوافق مع معيار الأداء رقم 1.

4. ينطبق معيار الأداء رقم 1 على جميع المشاريع التي تتسبب في مخاطر وآثار بيئية واجتماعية. ويمكن أن تطبق أيضاً معايير أداء أخرى، تبعاً لظروف المشروع. ويجب أن تُقرأ معايير الأداء معاً مع الإشارة فيما بينها، عند اللزوم. وينطبق القسم الخاص بالمتطلبات في كل معيار أداء على جميع الأنشطة الممولة في إطار المشروع، ما لم يشر إلى خلاف ذلك في القيود الخاصة الموضحة في كل فقرة. وتُشجع الجهات المتعاملة على تطبيق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الموضوع في إطار معيار الأداء رقم 1 على جميع أنشطة المشروع، بغض النظر عن مصدر التمويل. ويتم تناول عدد من المواضيع المتداخلة مثل تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والمياه، في معايير الأداء المتعددة.

5. بجانب الوفاء بالمتطلبات المحددة في معايير الأداء، يجب على الجهات المتعاملة التقيد بالقوانين الوطنية السارية، بما في ذلك القوانين الخاصة بتنفيذ التزامات البلد المضيف بموجب القانون الدولي.

6. تعد إرشادات مجموعة البنك الدولي الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة وثائق مرجعية فنّية تحتوي على أمثلة عامة وأمثلة من صناعات محددة على الممارسات الدولية الجيدة في الصناعات. وتستخدم مؤسسة التمويل الدولية هذه الإرشادات باعتبارها مصدراً فنياً للمعلومات في أثناء التقييم المسبق للمشروع. وتحتوي هذه الإرشادات على مستويات الأداء والإجراءات التي تعتبر مقبولة عمومًا من جانب المؤسسة، والتي تعد بصفة عامة قابلة للتحقيق في المرافق الجديدة بتكاليف مناسبة باستخدام التكنولوجيا المتاحة حاليًا. وبالنسبة للمشاريع الممولة من قبل المؤسسة، قد يتضمن تطبيق الإرشادات الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة في المرافق القائمة وضع أهداف خاصة ومحددة للمواقع ، مع اعتماد جدول زمني مناسب لتحقيقها. وقد تؤدي عملية التقييم البيئي إلى التوصية بمستويات أو إجراءات بديلة (أعلى أو أقل)، والتي يمكن أن تصبح، في حالة موافقة المؤسسة عليها، متطلبات تخص المشروع أو الموقع بعينه. وتتضمن الإرشادات العامة الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة معلومات عن القضايا المشتركة لكل من البيئة والصحة والسلامة التي يمكن تطبيقها على جميع القطاعات الصناعية. ويجب استخدامها إلى جانب الإرشادات ذات الصلة بالقطاع الصناعي. ويتم تحديث الإرشادات من وقت لآخر.

7. عندما تختلف اللوائح التنظيمية المعتمدة في البلد المضيف عن المستويات والإجراءات التي تنص عليها الإرشادات الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة، يُتوقع من المشاريع تطبيق أيهما أكثر صرامة. وإذا كانت المستويات أو الإجراءات الأقل صرامة ملائمة – في ضوء أوضاع المشروع المعني – يحتاج الأمر إلى تبرير كامل ومُفصّل بشأن أية بدائل مُقترحة في إطار التقييم البيئي للموقع المحدد. وينبغي أن يُبيّن ذلك التبرير أن اختيار أي من مستويات الأداء البديلة يؤمّن حماية ووقاية صحة البشر والبيئة.

8. هناك مجموعة من ثماني مذكرات إرشادية، بواقع واحدة لكل معيار أداء، ومذكرة تفسيرية إضافية خاصة بمؤسسات الوساطة المالية، تقدم إرشادات عن المتطلبات الواردة في معايير الأداء، بما في ذلك المواد المرجعية، وكذلك عن ممارسات الاستدامة الجيدة لمساعدة الجهات المتعاملة على تحسين أداء المشاريع. ويتم تحديث هذه المذكرات الإرشادية/التفسيرية من وقت لآخر.

معيار الأداء 6

الحفاظ على التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

1 يناير/كانون الثاني 2012

المقدمة

1. يقر معيار الأداء رقم 6 بأهمية حماية التنوع الحيوي والحفاظ عليه والحفاظ على خدمات النظام البيئي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية في تحقيق التنمية المستدامة. وقد استرشدت المتطلبات الواردة هذا المعيار باتفاقية التنوع الحيوي، التي تعرّف التنوع الحيوي بأنه "التغير بين الكائنات الحية الناشئ عن جميع المصادر، بما في ذلك النظم البيئية الأرضية والبحرية والمائية الأخرى والمجمعات البيئية التي تكون هذه الكائنات جزءاً منها، وهو يشمل التنوع في الأنواع نفسها وبين الأنواع المختلفة والنظم البيئية."

2. خدمات النظام البيئي هي المنافع التي يحصل عليها الأفراد ومؤسسات الأعمال من النظم البيئية. وتنتظم خدمات النظام البيئي في أربعة أنواع من الخدمات: (1) خدمات الإمداد والتزويد بالمؤن، وهي المنتجات التي يحصل عليها الأفراد من النظم البيئية؛ (2) خدمات التنظيم، وهي المنافع التي يحصل عليها الأفراد من مراقبة تنظيم عمليات النظام البيئي؛ (3) الخدمات الثقافية، وهي المنافع غير المادية التي يحصل عليها الأفراد من النظم البيئية؛ (4) خدمات الدعم، وهي العمليات الطبيعية التي تحافظ على الخدمات الأخرى.[1]

3. الخدمات ذات القيمة للبشر وتوفرها الأنظمة البيئية غالباً ما يعززها التنوع الحيوي، والآثار على التنوع الحيوي غالباً ما يمكنها أن تؤثر عكسياً على تقديم خدمات النظام البيئي. ويتناول هذا المعيار كيفية قيام الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتخفيف الآثار والإدارة المستدامة للتنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي طوال دورة حياة المشروع.

الأهداف

- حماية التنوع الحيوي والحفاظ عليه
- الحفاظ على المنافع الناشئة عن خدمات النظام البيئي
- تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية من خلال اعتماد الممارسات التي من شأنها إحداث التكامل بين احتياجات الحفاظ على التنوع الحيوي وأولويات تنميته

نطاق التطبيق

4. يتحدد تطبيق هذا المعيار أثناء عملية تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، بينما تتم إدارة تنفيذ الإجراءات اللازمة لاستيفاء متطلبات هذا المعيار عن طريق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية في الجهة المتعاملة مع المؤسسة. ويوضح معيار الأداء رقم 1 هذه المتطلبات.

5. استناداً إلى عملية تحديد المخاطر والآثار، تُطبق متطلبات هذا المعيار على المشروعات (1) الواقعة في الموائل المعدّلة والطبيعية والحرجة، (2) التي يُحتمل أن تؤثر أو تتوقف على خدمات النظام البيئي الخاضعة للسيطرة الإدارية المباشرة أو للتأثير المهم من جانب الجهة المتعاملة،[2] أو (3) التي تتضمن إنتاج موارد طبيعية حية (مثلاً، الزراعة وتربية الحيوانات ومصائد الأسماك والغابات).

[1] من أمثلة ذلك ما يلي: (1) تشمل خدمات الإمداد والتزويد بالمؤن الأغذية والمياه العذبة والأخشاب والألياف والنباتات الطبية؛ (2) تشمل خدمات التنظيم تنقية المياه السطحية وامتصاص الكربون وتخزينه والقواعد التنظيمية الخاصة بالمناخ والحماية من الأخطار الطبيعية؛ (3) تشمل الخدمات الثقافية المناطق الطبيعية التي تمثل مواقع مقدسة ومناطق ذات أهمية للاستجمام والمتعة الجمالية؛ (4) تشمل خدمات الدعم تكوين التربة ودورة المواد الغذائية والإنتاج الأولي.

[2] يأخذ هذا في الاعتبار طبيعة وحجم علاقاتها التجارية ومدى السيطرة الإدارية المباشرة و/أو التأثير الذي تمارسه الجهة المتعاملة على هذه المناطق.

معيار الأداء 6

الحفاظ على التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

1 يناير/كانون الثاني 2012

المتطلبات

مقدمة عامة

6. ويجب أن تضع عملية تحديد المخاطر والآثار في اعتبارها الآثار المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة بالمشروع على التنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي وتحديد أي آثار هامة متبقية. كما يجب أن تضع هذه العملية في اعتبارها التهديدات ذات الصلة التي تواجه التنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي، مركزةً بشكل خاص على فقدان الموئل والتدهور والتجزئة ووجود الأنواع الدخيلة الغازية وفرط الاستغلال والتغيرات في النظام المائي وحمولات المغذيات والتلوث. كما يجب أن تضع في اعتبارها القيم المختلفة للتنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي من منظور المجتمعات المحلية المتأثرة. وبالنسبة للتنوع الحيوي، ستضع هذه العملية في اعتبارها أيضاً القيم من منظور أصحاب المصلحة الآخرين حيثما كان مناسباً. وفي الحالات التي تسري فيها الفقرات 13–19، يجب على الجهات المتعاملة أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار ذات الصلة بالمشروع في المناطق البرية أو المناطق البحرية المحتمل تأثرها.

7. يجب على الجهة المتعاملة مع المؤسسة العمل على تجنب الآثار على التنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي كمسألة ذات أولوية. ونظراً للتعقيد في التنبؤ بآثار المشروع على التنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي على المدى البعيد، يجب على الجهة المتعاملة أن تنفذ تدابير التخفيف والمتابعة من خلال الإدارة التكيّفيّة، والتي يستجيب فيها تنفيذ تدابير التخفيف والإدارة للظروف المتغيرة ونتائج المتابعة على مدار دورة حياة المشروع..

8. في الحالات التي تسري فيها الفقرات 13–15، يجب أن تستعين الجهة المتعاملة بخبراء مختصين أكفاء للمساعدة في إجراء عملية تحديد الآثار والمخاطر. في الحالات التي تسري فيها الفقرات 16–19، يجب على الجهة المتعاملة أن تستعين بخبراء مختصين أكفاء ذوي خبرة إقليمية مناسبة للمساعدة في وضع إستراتيجية للتخفيف تلتزم بهذا المعيار وللتحقق من تنفيذ هذه التدابير.

حماية التنوع الحيوي والحفاظ عليه

9. يُعرف الموئل بأنه وحدة جغرافية توجد على الأرض أو في المياه العذبة أو البيئة البحرية أو ممر هوائي يدعم تجمعات الكائنات الحية وتفاعلاتها مع البيئة غير الحية. ولأغراض تنفيذ هذا المعيار، تنقسم الموائل إلى موائل معدلة **وطبيعية** وحرجة. وقد تكون الموائل الحرجة مجموعة فرعية من كل من الموائل المعدّلة والموائل الطبيعية تحتاج اهتماماً وعناية خاصة بها.

10. بغرض حماية التنوع الحيوي والحفاظ عليه، يتضمن التسلسل الهرمي للتخفيف عمليات تعويض التنوع الحيوي، والتي لا يجب التفكير فيها إلا بعد تطبيق تدابير ملائمة للتجنب والتقليل والاستعادة.[3] يجب تصميم عملية تعويض التنوع الحيوي وتنفيذها لتحقيق نتائج حفظ قابلة للقياس[4] ويمكن أن يُتوقع –في حدود المعقول– ألا تنتج عنها خسارة صافية في التنوع الحيوي بل ويفضل أن ينتج عنها مكسب صافٍ فيه. ويشترط تحقيق مكسب صافٍ في الموائل الحرجة. يجب أن يلتزم **تصميم** عملية تعويض التنوع الحيوي بمبدأ "المثل بالمثل أو أفضل"[5] ويجب تنفيذه بما يتفق مع أفضل المعلومات المتاحة والممارسات الحالية. وعندما تدرس

[3] تمثل عمليات تعويض التنوع الحيوي لتحقيق النتائج التي يمكن قياسها للحفظ الناجمة عن الإجراءات المخصصة لتعويض الآثار السلبية على التنوع الحيوي الناتجة عن تطوير المشروع والتي تستمر بعد اتخاذ التدابير لتفاديها وتقليله واستعادتها.

[4] يجب توضح نتائج الحفظ القابلة للقياس بالنسبة للتنوع الحيوي في الموقع (على الأرض) وعلى نطاق جغرافي ملائم (على سبيل المثال على المستوى المحلي، وعلى مستوى التضاريس، وعلى المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي).

[5] يبيّن مبدأ "المثل بالمثل أو أفضل" ضرورة تصميم عمليات تعويض التنوع الحيوي للحفاظ على قيم التنوع الحيوي نفسها التي تتعرض لتأثير المشروع (تعويض "عيني"). ولكن في مواقف معينة يمكن ألا يكون التنوع الحيوي الذي سيتأثر بالمشروع أولوية وطنية ولا محلية، وربما تكون هناك مناطق تنوع حيوي أخرى ذات أولوية أعلى بالنسبة للحفاظ والاستخدام المستدام وتحت تهديد وشيك أو حاجة إلى الحماية أو الإدارة الفعالة. في هذه المواقف، ربما يكون من

إحدى الجهات المتعاملة تصميم عملية تعويض في إطار إستراتيجية التخفيف، يجب أن تستعين بخبراء مختصين أكفاء لديهم دراية بتصميم وتنفيذ عمليات التعويض.

الموئل المعدل

11. تعرف الموائل المعدلة بأنها المناطق التي قد تحتوي على نسبة كبيرة من الأنواع النباتية و/أو الحيوانية غير الأصلية و/أو التي أدى النشاط البشري فيها إلى تعديل الوظائف البيئية الرئيسية للمنطقة وتركيبات أنواعها.[6] تتضمن الموائل المعدلة المناطق المدارة للزراعة والغابات المزروعة والمناطق الساحلية المستصلحة[7] والأراضي الرطبة المستصلحة.

12. يسري هذا المعيار في مناطق **الموئل المعدل** التي تشتمل على تنوع حيوي من المهم الحفاظ عليه على النحو المحدد في إطار عملية تحديد المخاطر والآثار المبينة في معيار الأداء رقم 1. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تقلل الجهة المتعاملة من الآثار على التنوع الحيوي وتنفذ تدابير تخفيف، كما هو ملائم.

الموئل الطبيعي

13. تعرف الموائل الطبيعية بأنها المناطق التي تتكون من تجمّعات قادرة على الحياة والنمو من النباتات و/أو الأنواع الحيوانية الأصلية الفطرية إلى حدٍ كبير و/أو التي لم يؤدِ النشاط البشري فيها بالضرورة إلى تعديل الوظائف البيئية الرئيسية للمنطقة وتركيبات أنواعها.

14. يجب على الجهة المتعاملة ألا تحدث تغييراً أو تدهوراً كبيراً [8] في الموائل الطبيعية إلا إذا أمكن إثبات ما يلي:

- عدم وجود بدائل أخرى يمكن تطبيقها في المنطقة من أجل تطوير المشروع في الموئل المعدل
- أوضح التشاور مع أصحاب المصلحة وجهات نظر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتأثرة، فيما يتعلق بمدى التحول والتدهور[9]، و يتم تخفيف أي تحويل أو تدهور وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف.
- سيتم تنفيذ تدابير كافية للمحافظة على الموئل في موقع المشروع، وهو ما قد يتضمن تحديد الأراضي المجنَّبة وحمايتها؛
- يتم تخفيف أي تحويل أو تدهور وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف.

15. وفي مناطق الموائل الطبيعية، سيتم تصميم تدابير التخفيف بطريقة تكفل عدم حدوث أية خسارة صافية[10] في التنوع الحيوي كلما كان ذلك ممكناً، وقد تشمل هذه التدابير مجموعة من الإجراءات مثل:
- تجنب الآثار على التنوع الحيوي من خلال تحديد وحماية الأراضي المجنبة. [11]

الملائم أن تؤخذ في الاعتبار عملية تعويض "غير مثلية" تشتمل على "زيادة المقابل" (بمعنى، عندما تستهدف عملية التعويض تنوعاً حيوياً ذا أولوية أعلى من التنوع الحيوي المتأثر بالمشروع).

[6] يستثنى من ذلك الموئل الذي تم تحويله تحسباً لتنفيذ المشروع.

[7] الاستصلاح هو عملية إيجاد أرض جديدة من البحر أو المناطق المائية الأخرى للاستخدام المنتج.

[8] التحول والتغير أو التدهور الكبير هو: (1) الإزالة أو التناقص الشديد في طبيعة نظام الموئل وسلامته نتيجة لتغير رئيسي طويل الأجل في الأراضي أو استخدام المياه؛أو (2) التعديل بطريقة تؤدي بصورة ملموسة إلى تقليل قدرة الموئل على الحفاظ على العناصر القابلة للحياة من أنواعه الأصلية.

[9] يُجرى في إطار عملية مشاركة أصحاب المصلحة والتشاور معهم على النحو المبين في معيار الأداء رقم 1.

[10] تعرف الخسارة الصافية بأنها النقطة التي تتوازن فيها الآثار المرتبطة بالمشروع على التنوع الحيوي من خلال التدابير المتخذة لتجنب أو تقليل آثار المشروع، من أجل تنفيذ الاستعادة في الموقع وتعويض الآثار الكبيرة المتبقية، إن وجدت، على أي نطاق جغرافي ملائم (على سبيل المثال على المستوى المحلي، وعلى مستوى التضاريس، وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي).

- تدابير التقليل من تجزئة الموائل، مثل الممرات البيولوجية
-
- إعادة الموائل خلال العمليات وبعد انتهاء العمليات إلى الحالة التي كانت عليها
- تنفيذ عمليات تعويض التنوع الحيوي

الموئل الحرج

16. الموائل الحرجة هي مناطق تتسم بارتفاع قيمة تنوعها الحيوي، وتشمل (1) الموئل ذا الأهمية الكبيرة لبقاء أنواع مهددة بالانقراض بشكل حرج و/أو بشكل عادي[12]؛ (2) الموئل ذا الأهمية الكبيرة بالنسبة للأنواع المتوطنة و/أو الأنواع محدودة النطاق؛ (3) الموئل ذا الأهمية الكبيرة بالنسبة للأنواع المهاجرة و/أو المناطق الداعمة لمناطق التركز؛ (4) المناطق التي تضم تجمّعاً من النظم البيئية ذات الأهمية الإقليمية و/أو المعرضة لتهديدات كبيرة و/أو الفريدة؛ (5) المناطق التي ترتبط بعمليات تطور ونشوء رئيسية.

17. لن تقوم الجهة المتعاملة مع المؤسسة بتنفيذ أي أنشطة للمشروع في مناطق الموئل الحرج إلا إذا أمكن إثبات ما يلي:

- عدم وجود بدائل أخرى يمكن تطبيقها في المنطقة من أجل تطوير المشروع في الموائل المعدلة أو الموائل الطبيعية غير الحرجة.
- لا يؤدي المشروع إلى آثار سلبية قابلة للقياس على قيم التنوع الحيوي التي صُمم الموئل الحرج من أجلها، وعلى العمليات البيئية الداعمة لهذه القيم.[13]
- لا يؤدي المشروع إلى انخفاض صاف في التعداد العالمي و/ أو القومي/ الإقليمي لأي أنواع مهددة بالانقراض بشكل حرج أو الأنواع المهددة بالانقراض خلال فترة زمنية مناسبة [14].
- دمج برنامج قوي ومصمم بطريقة ملائمة لمتابعة وتقييم التنوع الحيوي على المدى البعيد في برنامج الإدارة الخاص بالجهة المتعاملة.

18. في الحالات التي تتمكن فيها الجهة المتعاملة من تلبية المتطلبات المحددة في الفقرة 17، سيتم وصف سيتم وصف إستراتيجية التخفيف الخاصة بالمشروع في خطة عمل التنوع الحيوي، وسيتم تصميمها لتحقيق مكاسب صافية[15] لقيم التنوع الحيوي المحددة للموئل الحرج. .

---

[11] الأراضي المجنَّبة هي المناطق الموجودة في نطاق موقع المشروع أو المناطق التي تخضع للسيطرة الإدارية من جانب الجهة المتعاملة والمستبعدة من عملية التنمية، والهدف منها تنفيذ تدابير الحفظ والتعزيز. ومن المحتمل أن تحتوي الأراضي المجنَّبة على سمات تنوع حيوي و/أو تقدم خدمات النظام البيئي المهمة على المستوى المحلي و/أو الوطني و/أو الإقليمي. وينبغي أن تتألف الأراضي المجنَّبة من المناطق ذات قيمة الحفظ العالية على النحو المحدد باستخدام الإرشادات أو المنهجيات المعترف بها دوليًا (مثل قيمة الحفظ المرتفعة، وتخطيط الحفظ المنظم).

[12] كما هو مدرج في القائمة الحمراء بالأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويتم تحديد الموئل الحرج بناءً على قواعد أخرى على النحو التالي: (1) إذا كان النوع مدرجاً على المستوى القومي/الإقليمي بوصفه مهدداً بالانقراض بشكل حرج أو بشكل عادي في بلدان ملتزمة بتوجيهات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، يتم تحديد الموئل الخطر حسب كل مشروع على حدة بالتشاور مع خبراء معترف بهم؛ و(2) في الحالات التي لا تتطابق فيها تصنيفات الأنواع المدرجة على المستوى القومي أو الإقليمي ً مع تصنيفات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (مثلاً، بعض البلدان تدرج النوع على وجه العموم بوصفه "محمياً" أو "محظوراً")، يتم إجراء تقييم لتحديد الأساس المنطقي للإدراج والغرض منه. في هذه الحالة، يستند تحديد الموئل الحرج إلى التقييم المذكور.

[13] سيتم تحديد قيم التنوع الحيوي والعمليات البيئية الداعمة لها على مقياس مرتبط من الناحية البيئية.

[14] سيتحدد الإطار الزمني الذي يجب على الجهة المتعاملة أن تثبت خلاله "عدم وجود انخفاض صاف" للأنواع المهددة بالانقراض بشكل حرج والأنواع المهددة بالانقراض على أساس كل حالة منفردة بالتشاور مع خبراء خارجيين.

[15] المكاسب الصافية هي نتائج إضافية للحفظ، يمكن تحقيقها لقيم التنوع الحيوي المحددة للموئل الحيوي. ويمكن تحقيق المكاسب الصافية من خلال تطوير تعويض التنوع الحيوي و/ أو في الحالات التي تتمكن فيها الجهة المتعاملة من تلبية متطلبات الفقرة 17 من هذا المعيار دون تعويض للتنوع الحيوي، يجب على الجعة المتعاملة تحقيق المكاسب الصافية من خلال تنفيذ برامج يمكن تنفيذها في الموقع (على الأرض) لتطوير الموئل وحماية وحفظ التنوع الحيوي.

19. كلما اقتُرحت عمليات تعويض التنوع الحيوي في إطار إستراتيجية التخفيف، يجب على الجهة المتعاملة أن تثبت من خلال تقييم تجريه أن آثار المشروع الكبيرة المتبقية على التنوع الحيوي يمكن تخفيفها على نحو كافٍ لاستيفاء متطلبات الفقرة 17.

المناطق المحمية قانوناً والمعترف بها دولياً

20. في الظروف التي يقع فيها مشروع مقترح في منطقة محمية قانوناً[16] أو منطقة معترف بها دولياً،[17] فسوف تقوم الجهة المتعاملة بتلبية متطلبات الفقرات 13 حتى 19 من هذا المعيار. علاوة على ذلك، ستقوم الجهة المتعاملة بما يلي:

- إثبات أن التنمية المقترحة في هذه المناطق مسموح بها قانوناً؛
- التصرف بطريقة متوافقة مع أية خطط لإدارة لهذه المناطق معترف بها من قبل الحكومة؛
- التشاور حول المشروع المقترح مع الجهات الراعية للمنطقة المحمية والقائمين على إدارتها والمجتمعات المتأثرة والشعوب الأصلية وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة، حسبما يقتضي الأمر؛ و
- تنفيذ برامج إضافية، حيثما يكون ملائماً، لتشجيع وتعزيز أهداف الحفاظ على و فعالية إدارة المنطقة[18].

الأنواع الدخيلة الغازية

21. إن الاستحداث المقصود أو العرضي لأنواع دخيلة أو غير أصلية من النباتات والحيوانات بإضافتها إلى مناطق لا توجد فيها هذه الأنواع في الظروف العادية يمكن أن يؤدي إلى ظهور تهديد كبير للتنوع الحيوي، حيث يمكن أن تصبح بعض الأنواع الدخيلة متطفلة غازية وسريعة الانتشار عن طريق مزاحمتها ونزعتها التوسعية وتنافسها مع الأنواع الأصلية.

22. لن تقوم الجهة المتعاملة مع المؤسسة بصورة متعمدة بإضافة أي أنواع جديدة دخيلة (لا توجد حالياً في البلد أو المنطقة التي يقع فيها المشروع) ما لم يتم ذلك وفقاً للإطار التنظيمي القائم بشأن مثل هذه الإضافة. وعلى الرغم مما سبق، لا يجوز أن تتعمد الجهة المتعاملة مع المؤسسة إضافة أي أنواع دخيلة لها مخاطر عالية من حيث السلوك الغازي المتطفل بغض النظر عما إذا كانت هذه الإضافات مسموحاً بها بموجب الإطار التنظيمي القائم. وسوف تخضع كافة عمليات إضافة أنواع دخيلة لتقييم المخاطر (في إطار عملية تحديد الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية التي تجريها الجهة المتعاملة مع المؤسسة) من أجل تحديد احتمالات هذا السلوك المتطفل. وستقوم الجهة المتعاملة مع المؤسسة بتنفيذ التدابير من أجل تفادي احتمال حدوث هذه الإضافات العرضية أو غير المقصودة، بما في ذلك نقل الركائز وناقلات الأمراض (مثل التربة والحصى ومواد الزراعة) التي قد تؤوي الأنواع الدخيلة.

23. عند ثبوت وجود أنواع دخيلة بالفعل في بلد أو منطقة المشروع المقترح، سوف تمارس الجهة المتعاملة مع المؤسسة الجهد الواجب لعدم نشر هذه الأنواع في المناطق التي لم يثبت انتشارها فيها بالفعل. وإن أمكن، ينبغي أن تتخذ الجهة المتعاملة إجراءات لاستئصال هذه الأنواع من الموائل الطبيعية الخاضعة للسيطرة الإدارية من جانب الجهة المتعاملة.

إدارة خدمات النظام البيئي

24. عندما يكون من المحتمل أن يؤثر مشروع تأثيرًا سلبياً على خدمات النظام البيئي على النحو الذي يتقرر من خلال عملية تحديد الآثار والمخاطر، يجب أن تجري الجهة المتعاملة مراجعة منهجية لتحديد خدمات النظام البيئي ذات الأولوية. وهذه الخدمات ذات

---

[16] يعترف معيار الأداء هذا بالمناطق المحمية قانوناً التي تستوفي تعريف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: "منطقة جغرافية محددة بوضوح ومعترف بها ومخصصة ومدارة –من خلال الوسائل القانونية أو وسائل الإنفاذ الأخرى– لتحقيق الحفاظ على الطبيعة على المدى الطويل مع خدمات النظام البيئي والقيم الثقافية المرتبطة". لأغراض هذا المعيار، يشمل التعريف المناطق التي تقترحها الحكومات للتخصيص المذكور.

[17] معرفة على نحو شامل على أنها مواقع التراث العالمي الطبيعية التابعة لمنظمة اليونسكو، وبرنامج الإنسان واحتياطيات المحيط الحيوي التابع لمنظمة اليونسكو، ومناطق التنوع الحيوي الأساسية، والأراضي الرطبة المخصصة بموجب اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (اتفاقية رامسار).

[18] تنفيذ برامج إضافية قد لا يكون ضرورياً للمشروعات التي لا تترتب عليها بصمة جديدة.

الأولوية ذات شقّين: (1) الخدمات التي يُحتمل أن يكون لعمليات المشروع تأثير عليها ومن ثم تنتج عنها آثار سلبية لاحقة على المجتمعات المحلية المتأثرة، و/أو (2) الخدمات التي يعتمد عليها المشروع مباشرة من أجل عملياته (مثلاً، المياه). عندما يكون من المحتمل أن تتأثر المجتمعات المحلية المتأثرة، ينبغي أن تشارك في تقرير خدمات النظام البيئي ذات الأولوية بما يتفق مع عملية مشاركة أصحاب المصلحة على النحو المحدد في معيار الأداء رقم 1.

25. يجب تجنب الآثار السلبية فيما يتعلق بالآثار على خدمات النظام البيئي ذات الأولوية المهمة بالنسبة للمجتمعات المحلية المتأثرة عندما تكون للجهة المتعاملة سيطرة إدارية مباشرة أو تأثير كبير. فإذا كانت هذه الآثار لا يمكن تفاديها، يجب على الجهة المتعاملة تقليلها وتنفيذ تدابير تخفيف تهدف إلى الحفاظ على قيمة هذه الخدمات ذات الأولوية ووظائفها. وفيما يتعلق بالآثار على خدمات النظام البيئي ذات الأولوية التي يعتمد عليها المشروع، يجب على الجهة المتعاملة تقليل الآثار على خدمات النظام البيئي وتنفيذ تدابير تزيد من كفاءة موارد عملياتها على النحو المبين في معيار الأداء رقم 3. وهناك شروط إضافية لخدمات النظام البيئي تشتمل عليها معايير الأداء أرقام 4 و5 و7 و8.[19]

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

26. سوف تخضع الجهات المتعاملة المشاركة في الإنتاج الأولي لموارد طبيعية حية، بما في ذلك الغابات الطبيعية والمزروعة والزراعة وتربية الحيوانات والمزارع السمكية ومصائد الأسماك، لمتطلبات الفقرات من 26 إلى 30 بالإضافة إلى باقي نصوص هذا المعيار. وحيثما أمكن، ستقوم الجهة المتعاملة باختيار مواقع الأنشطة الزراعية والموجودة بالأراضي ومشروعات الأراضي على أراضي بخلاف أراضي الغابات أو الأراضي المتحولة بالفعل. يجب أن تقوم الجهات المتعاملة المشاركة في هذه الصناعات بإدارة الموارد الطبيعية الحية على نحو مستدام من خلال تطبيق الممارسات الإدارية السليمة الخاصة بالصناعة والتكنولوجيات المتوافرة. عندما تكون ممارسات الإنتاج الأولي المذكورة مقننة في معايير عالمية أو إقليمية أو وطنية معترف بها، يجب على الجهة المتعاملة أن تتحقق من تطبيق هذه الممارسات الإدارية المستدامة من خلال نظام اعتماد مستقل وفق معيار ملائم واحد أو أكثر.

27. المعايير الملائمة المعترف بها عالمياً أو إقليمياً أو وطنياً للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية هي المعايير التي (1) تتسم بموضوعيتها وإمكانية تحقيقها؛ (2) تقوم على أساس عملية التشاور المستمر مع أصحاب المصلحة المباشرة؛ (3) تشجع التحسينات التدريجية والمستمرة؛ و(4) يتم التحقق منها من خلال الهيئات المستقلة والمعتمدة التي تعتمد هذه المعايير.[20]

28. في الحالات التي يوجد فيها معيار (معايير) ذو علاقة ولكن الجهة المتعاملة لم تحصل على الاعتماد عليه بعد، يجب على الجهة أن تجري تقييماً مسبقاً للمطابقة مع المعيار (المعايير) المعمول به (بها) وتتخذ الإجراءات التصحيحية للحصول على الاعتماد المذكور.

29. في حالة عدم وجود معيار عالمي أو إقليمي أو وطني ملائم ومعمول به للمورد الطبيعي الحيّ المعين في البلد المعنيّ، يجب على الجهة المتعاملة أن:

- تلتزم بتطبيق مبادئ التشغيل الصناعية الدولية والممارسات الإدارية السليمة والتكنولوجيات المتوافرة؛

[19] الإشارات إلى خدمات النظام البيئي موجودة في معيار الأداء رقم 4 الفقرة 8، ومعيار الأداء رقم 5 الفقرات 25 –29، ومعيار الأداء رقم 7 الفقرات 13–17 و 20، ومعيار الأداء رقم 8 الفقرة 11..

[20] يجب أن يكون نظام الاعتماد الملائم نظاماً مستقلاً، متسماً بفعالية التكلفة، ومرتكزاً على معايير أداء موضوعية يمكن قياسها، ويتم إعداده من خلال التشاور مع ذوي العلاقة من أصحاب المصلحة المباشرة، مثل المجتمعات المحلية وسكانها والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل المستهلكين والمنتجين والجماعات المهتمة بالحفاظ على الطبيعة. ويتصف هذا النظام باشتماله على إجراءات عادلة وشفافة ومستقلة بشأن عملية اتخاذ القرارات بأسلوب يتيح تفادي تعارض المصالح.

- تشارك بفعالية وتدعم وضع معيار وطني، حيثما كان ملائماً، بما في ذلك الدراسات التي تساهم في تعريف ووصف الممارسات المستدامة؛

سلسلة التوريد

30. في الحالات التي تشتري فيها الجهة المتعاملة إنتاجًا أوليًا (على سبيل الخصوص لا الحصر السلع الغذائية والألياف) يعرف بأنه ينتج في مناطق تنطوي على مخاطر التحول الكبير للموائل الطبيعية و/ أو الحرجة، سيتم إقرار النظم وممارسات التحقق في إطار نظام الإدارة البيئية والاجتماعية لتقييم الموردين الرئيسيين.[21] ستقوم الأنظمة وممارسات التحقق بما يلي (1) تحديد مصدر التوريد ونوع الموائل بهذه المنطقة، (2) تقديم مراجعة مستمرة لسلاسل التوريد الرئيسية الخاصة بالجهة المتعاملة (3) اقتصار التوريد على الموردين الذي يمكنهم إثبات عدم مساهمتهم في التحول الجذري للموائل الطبيعية و/ أو الحرجة (يمكن إثبات هذا عن طريق تسليم منتج حاصل على شهادة أو سير العمل نحو التحقق أو منح الشهادات بموجب خطة معتمدة في سلع و/ أو مناطق معينة)، (4) حيثما أمكن، طلب إجراءات لتحويل سلسلة التوريد الرئيسية الخاصة بالجهة المتعاملة بمرور الوقت إلى موردين يمكنهم إثبات عدم تأثيرهم تأثيرات سلبية جسيمة على هذه المناطق. وستعتمد قدرة الجهة المتعاملة على التصدي لهذه المخاطر بشكل كامل على مستوى السيطرة أو التأثير الإداري للجهة المتعاملة مع مورديها الرئيسيين.

[21] الموردون الرئيسيون هم الموردون الذين يوفرون–بشكل مستمر– أغلب الموارد الطبيعية الحية وسلعاً ومواد ضرورية لتنفيذ وظيفة الأعمال الأساسية للمشروع.